



أخبار مصر

مصر في «عهد السيسي» حتى 2030: معادلة «الاستمرار والاستقرار»

مخالفة دستورية، وكان آخر تمديد في 25 إبريل الماضي.

● المستوى الاقتصادي الذي سجلت فيه مصر، تقدماً فاق التوقعات، لناحية حجمه الواسع الذي طال كل القطاعات والمؤسسات، أو لناحية وتيرته السريعة، وقبل أيام رفعت وكالة «مودين» التصنيفات الائتمانية للتصنيف السياتي لمصر من B3 إلى B2 وغيرت نظرتها المستقبلية إلى مستقرة، مؤكدة أن الإصلاحات الجارية ستسهم في تحسين مركز مصر المالي ونموها الاقتصادي، ومع ما يعنيه ذلك من شهادة جديدة من كبرى مؤسسات التصنيف العالمية لنجاح الإصلاحات الحكومية والتزام الدولة بتنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي والمالي الذي يدعم التحسن التدريجي والمستمر للمؤشرات المالية والاقتصادية، وأهمها تزايد معدلات نمو الناتج المحلي وتحسن هيكل النمو وانخفاض نسبة العجز الكلي في الموازنة وتحقيق فائض أولي للمرة الأولى منذ سنوات طويلة.

العربي والأفريقي، تستمر عملية تطوير الدولة وتثبيت دعائمها على ثلاثة مستويات أساسية: ● المستوى السياسي عبر إصلاحات وتغييرات تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والمواطنة، وإلى احتواء التطرف بكل أشكاله. ● المستوى الأمني عبر مكافحة الإرهاب، لاسيما الإرهاب المنتمى إلى التنظيمات وأفكار «داعش» والقاعدة». وفي هذا الإطار، تدرج العملية الأمنية الكبيرة التي تشنها قوات الجيش والشرطة منذ بدايات العام 2018 لتطهير منطقة شمال سيناء من عناصر تنظيم «أنصار بيت المقدس» الذي بايع تنظيم «داعش» الإرهابي وغير اسمه إلى «ولاية سيناء». في هذا الإطار أيضاً تدرج حالة الطوارئ في عموم البلاد التي أعلنت للمرة الأولى في عهد السيسي عام 2017، إثر تفجيرين متزامنين استهدفاً كنيسة في محافظة الإسكندرية والغربية عام 2017، ومنذ ذلك الحين يتم إعلان وتمديد حال الطوارئ كل ثلاثة أشهر أو أكثر قليلاً، تفادياً لأي



صورة أرشيفية لمصريين يستعدون للتصويت على التعديلات الدستورية أمام لجنة ميدان رمسيس

السودان، وخرجت بتوافق على حث المجلس العسكري الانتقالي لتأمين انتقال سلمي للسلطة في مهلة ثلاثة أشهر، كما كان الملف الليبي حاضراً بقوة في قمة القاهرة الأفريقية. وفي ظل سياسة خارجية ناشطة ومتنامية أعادت لمصر الحضور الدولي والدور الإقليمي على المستويين

والسياسات وعملية تحديث وتطوير الدولة. الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في حركة سياسية لا تهدأ. قبل أسابيع توجه إلى واشنطن وكان له لقاء مهم مع صديقه الرئيس دونالد ترامب. قبل أيام ترأس قمة أفريقية تشاورية جمعت قادة أفارقة لبحث تطورات الوضع في

صعيد الأمن والاقتصاد، والحاجة إلى سنوات أخرى لتنفيذ برنامج طموح وخطط إصلاحية، ومفتاح هذه العملية الشاملة هو الاستقرار العام (السياسي والأمني والاقتصادي)، والاستقرار صار مرادفاً للاستمرار، أي استمرار السيسي في الرئاسة وفي إدارة الأوضاع

السياسي وشعبية». وجاءت النتائج لتعلن أن المصريين يريدون السيسي رئيساً حتى العام 2030، ويتطلعون إلى مستقبل أفضل معه، ويمنحونه الثقة استناداً إلى تجربة السنوات التي أمضاها حتى الآن في الرئاسة، والتقدم الذي أحرزه لاسيما على

التعديلات الدستورية. ● استحداث مجلس الشيوخ. ● تخصيص رفع مقاعد النواب للسيدات. ● صيانة القوات المسلحة لـ «مدنية» الدولة والحفاظ على الديمقراطية والحريات. ● الاستفتاء على التعديلات الدستورية كان في الواقع استفتاء على «رئاسة

تحليل إخباري

«الأنباء»: شهدت مصر قبل أيام استحقاقاً دستورياً شعبياً تمثل في استفتاء دستوري على تعديلات دستورية. الاستفتاء مر بنجاح وحصلت موافقة 88% من الناخبين بنسبة 88% على التعديلات الدستورية المقترحة، ومن الطبيعي أن تسلط الأضواء على التعديل الأبرز الذي طال مواد من بينها ما يسمح بتمديد ولاية الرئيس عبدالفتاح السيسي لعامين إضافيين وحتى عام 2024، وكذلك ترشحه لفترة ثالثة مدتها 6 سنوات. ولكن التعديلات تتضمن أيضاً إصلاحات سياسية مهمة أبرزها:

● استحداث منصب نائب الرئيس الذي كان «أختفي» منذ العام 1981 عندما تسلم آنذاك نائب الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية بعد اغتيال الرئيس أنور السادات الذي كان نائباً للرئيس جمال عبد الناصر وتسلم الرئاسة من بعده. ولكن مبارك لم يعين نائباً للرئيس، في حين أن الرئيس السيسي سيعين نائباً له أو أكثر وفق هذه

أخبار لبنانية

مدبولي أمام المنتدى الاقتصادي العربي: مصر ولبنان واجها تحديات مماثلة على مدار السنوات الماضية

الحريري: لبنان يستلهم تجربة مصر الناجحة بقيادة السيسي

بيروت - عمر حنجر ووكالات:

أكد رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري إصراره على إنجاز الإصلاحات المالية رغم صعوباتها. وسأل خلال افتتاحه منتدى الاقتصاد العربي في بيروت بحضور رئيس وزراء مصر مصطفى مدبولي: هل نريد الوصول إلى مكان ننع فيه اقتصادياً أو ننظر إلى دولة مثل مصر والقيام بالتحديث؟ وأجاب عن سؤاله بنفسه قائلاً: الإصلاحات قد تكون صعبة، لكننا سننفذها وهي لصالح الشعب اللبناني، والتحدى الأبرز هو كيفية تحديد النمو وتنوع مصادره من خلال تحديث القوانين. وقال: الهدر هو مصيبة المصائب عندنا، وفي الدول العربية، وعندما تصل فاتورة الكهرباء في لبنان إلى 40 مليار دولار فذلك يكون الهدر الحقيقي والفساد.

وأشار الحريري بالتجربة المصرية الناجحة التي قادها الرئيس عبدالفتاح السيسي باقتدار ونجاح منقطع النظير في النهوض بالدولة المصرية وتحسين التنمية والارتفاع بالاقتصاد المصري، تمثل تجربة ملهمة للبنان وكافة الدول العربية، وأنه يجب على الجميع أن ينظر إليها بعين الاعتبار كونها شملت كل قطاعات الدولة.

وقال الرئيس عبدالفتاح السيسي، فور توليه المسؤولية، أخذ زمام الأمور بيده، واستطاع من خلال فريق عمل قوي وكبير، أن يغير وجه مصر بصورة كلية نحو الأفضل وأن ينتشلها من التراجع الكبير الذي كانت تعانيه. وأشار إلى أن طموحات لبنان هي ذاتها طموحات مصر، بتحقيق التنمية والنهضة والنمو، لافتاً إلى أن التجربة المصرية بالانفتاح ودفع الاقتصاد إلى الأمام ومصارحة الناس بحقيقة الأوضاع ومشاكل بلادهم، تمثل أمراً مهماً، ويجب أن تتبناه جميع الدول التي تعاني من تبعات الفساد وإهدار المال العام وقلة الوظائف أمام الشباب.

وشدد على أن لبنان يجب أن يستلهم التجربة المصرية في تحديث وتطوير التشريعات وثيقة الصلة بالاستثمار والنهوض الاقتصادي والاجتماعي،



رئيس الحكومة سعد الحريري ونظيره المصري مصطفى مدبولي وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو لغيط خلال حضورهم المنتدى أسس (اللاتي ونهرا)

بالمشاركة في أعمال «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته السابعة والعشرين، والذي تشرف مصر بكونها ضيف الشرف له هذا العام، متقدماً بالتهنئة إلى «مجموعة الاقتصاد والأعمال»، ممثلة في رئيسها التنفيذي رؤوف أبو زكي، الذي نجح في تحقيق الاستدامة لهذا الحدث على مدى 27 عاماً، ليكون «منتدى الاقتصاد العربي».

وأشار مدبولي إلى أن هذه الدورة اكتسبت أهميتها، في ظل طموحات وتطلعات اقتصادية لدى شعوب المنطقة، تحتاج إلى تسويق الجهود الاقتصادية العربية، ودمج القطاع الخاص بصورة أكبر في مشروعات التنمية بشكل أكبر، لافتاً إلى أن الفرصة سانحة للقاء صناع الاقتصاد العربي من القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية في لبنان الشقيق، التي كانت ولا تزال مركزاً للمال والأعمال.

بإدارة، شدد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط على أهمية خلق فرص عمل للشباب العربي فلا ينحرف نحو التطرف بسبب البطالة. وكان الحريري استقبل مدبولي في المطار وقاد به سيارته بنفسه، وفي السراي الكبير تابحت الرجلان بأوضاع المنطقة وبالعلاقات الثنائية، حيث عرض د. مدبولي تزويد مصر للبنان بالطاقة الكهربائية.



يوسف الجاسم رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية وعبير القطان مديرة مكتب الخطوط في بيروت

مصر وقيادات ناجحة مثل الرئيس عبدالفتاح السيسي والدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ونقول هذا هو التغيير الذي يجب أن نعتمده». من جهته، عرض وزراء شرف المنتدى رئيس وزراء مصر د. مصطفى مدبولي أهم الإصلاحات التي قامت بها مصر والتي أوصلتها إلى النمو، مؤكداً أن لبنان يستطيع تحظى إزماته والنهوض تحضر من خلال العمل الدؤوب ومكافحة الفساد والاستدامة.

في السنوات الأربع الماضية. وأثنى الحريري على التجربة المصرية الناجحة في قطاعات النفط والغاز والكهرباء والاتصالات، مشيراً إلى أنها تمثل نموذجاً ناجحاً يجب الاقتداء به والسير على خطاه.

وقال: «اليوم نحاول في لبنان أن نقوم بمثل ما قامت به مصر وأنجزته.. الفرق أن مصر عانت أكثر من لبنان، واليوم عندنا خيار في لبنان.. هل نريد أن ننع ونتدهور اقتصادياً، أم نتطلع إلى دولة مثل

الماجد: مستقبل البنوك مرتبط بمدى قدرتها على استيعاب التطورات التكنولوجية



عادل الماجد رئيس اتحاد مصارف الكويت وسفيرنا في لبنان عبد العال القناعي (محمود الطويل)

والدعم الحكومي ودعم الجهات الرقابية والقدرة على الحصول على رأس المال. وأشار الماجد إلى أنه يجب على البنوك أن تقوم بإعادة ترتيب أمور العمل بشكل أكثر مرونة وأن تخرج عن المألوف خارج إطار الإجراءات الرسمية الصارمة التي تبنى ثقافة جديدة في إدارة الأعمال، ما يعني مهارات جديدة على كل الأصعدة، وبالتالي استئثار في العصر البشري تأهيلاً وتدريباً ورفعاً لمستوى مهارات جيل جديد من خلال مشاركة الماجد الذي يرأس أيضاً اتحاد مصارف الكويت في الجلسة الرئيسية لمنتدى الاقتصاد العربي الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال والذي انطلقت أعماله أمس في بيروت برعاية وحضور رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري ورئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي.

وأوضح الماجد أن السنوات الأخيرة شهدت نمواً هائلاً في Fintech والتي تنطوي على كم هائل من الفرص الاستثمارية، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات فيها من 9 مليارات دولار في 2012 إلى ما يقدر بقرابة 120 مليار دولار في نهاية 2018. وقال الماجد أنه بالنظر إلى الاستثمارات التي تم ضخها من رؤوس أموال شركات الاستثمار حول العالم في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة سنجرد أن الولايات المتحدة الأميركية تصدر المشهد بحجم استثمارات بلغ 31,6 مليار دولار تليها المملكة المتحدة بـ 5,4 مليارات دولار وأوروبا 4,4 مليارات دولار بينما يتضائل الرقم في الشرق الأوسط ليلعب 45 مليون دولار فقط. وبالنسبة لسدول الخليج، أوضح الماجد أن هذه الدول لديها الإرادة ومنفتحة تجاه التكنولوجيا المالية ولكن هناك متطلبات لتشكيل إطار عمل للبيئة الاقتصادية للتكنولوجيا المالية منها بيئة الأعمال والقدرة على الوصول إلى الأسواق

وإضافة «للم تنطلق رحلتنا الرقمية أو رحلة الابتكار من نقطة التصميم بل من التركيز على خدمة العملاء وراحتهم وابتكار المنتجات المصرفية والخدمات التي تناسبهم وتلبي تطلعاتهم»، موضحاً أن البنك يؤمن بأن شركات التكنولوجيا المالية هي المستقبل لذا فإننا نعتقد أن التعاون والتكامل بينها وبين البنوك أفضل من الدخول في منافسة معها لذا فقد أدينا في بنك بوبيان اهتماماً كبيراً بالابتكار والشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية. وأضاف «تجربة بوبيان وترسيخ صورته كبنك إسلامي عصري مهتم بالتكنولوجيا تتمثل في قيامنا باستقطاب مجموعة من الجيل الجديد في العمل، كما نعمل على تدريب موظفينا ليكونوا بمنزلة مستشارين لتقديم الحلول للمشكلات عوضاً عن تركيزهم على بيع المنتجات فقط».